العدد (1680) السنة السابعة - الاحد (20) كانون الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

قاع المجتمع

عبد الزهرة المنشداوي

مجتمعنا يمكن تشبيهه بجبل الجليد اذ ان الظاهر منه لايمثل الا نسبة قليلة وقليلة جدا من الحالة الاجتماعية والمعيشية و الثقافية.
مسألة الارتقاء بمجتمعنا تتطلب الكثير من الوسائل والمتخصصين والاموال اللازمة التي يمكن من خلالها توفير متطلبات يشكو منها المواطن في بيته وفي منطقته.
القاء المهمة على الموظفين الحكوميين الملازمين لمكاتبهم وغير المتفهمين بعد الى كيفية بذل الجهود والتعامل الامثل مع المشكلات التي نعاني منها وهي متعددة وبحاجة الى من ينبري لها بجد وبأحساس وطني عال.
البعض من مواطنينا وفي المناطق الفقيرة على وجه الخصوص تزداد معاناته في اكثر من مجال ولكن لاسبيل لديه الى ايصالها لذوي الشأن، والوسيلة الوحيدة المتاحة هي (العريضة) و(العرض حالجي).
قاع المجتمع لدينا وهي الفئات التي ابتليت بشتى الهموم والمشاكل صارت لاتؤمن تماما بتوجهات الدولة او خطب الناخبين من اولئك الذين (يقولون ما لايفعلون)والذين دائما ما يديرون الظهر لمن استدرجوه للحصول على صوته خلال الانتخابات التي لم يجن منها المواطن المصوت شيئاً يذكر.
الاعتماد على المكاتب الرسمية ودهاليزها وسطوة الموظف صاحب ربطة العنق العريضة لايمكن ان تجدي نفعا في مجتمع لا تزال نسبة فقرائه هي الاعلى ومنحناها في تصاعد مستمر، ولا نعتقد بأنه سيتوقف عند حد ما لم يتم تدارك الامور وعلاجها. الويلات التي عانى منها المجتمع العراقي معروفة والمآسي مستمرة فنحن ما زلنا نواجه عدوا دمويا يحصد الارواح بين الحين والاخر وبالمئات من خلال التفجيرات التي تحدث هنا وهناك ونتائجها مزيد من العوائل التي تفقد معيلها ومزيد من الايتام والارامل والمعوقين، وهؤلاء يتركون دون عناية او التفاتة يمكن أن تكون لهم عزاء في حياة صعبة ويجب ان تستمر رغم ذلك.
الموظف الحكومي لا يزال هو ذاك الموظف الذي جل ما يفعله حساب ساعات العمل والعد لايام الشهر اما ما ينجز او ما يقدم من خدمة فليست بذات بال بالنسبة لمن يعمل تحت امرتهم لذلك نجد المواطن يفقد الثقة بالمؤسسة الحكومية التي تتعامل بالروتين والمواعيد و(روح وتعال).
هناك عوائل تعيش اوقات صعبة ومدخولها الشهري يكاد يكون معدوما وهي تفتقر الى ادنى متطلبات الحياة الضرورية. وصولها الى مكاتب الموظفين لايحل لها مشكلة وقد جربت ذلك دون جدوى .بعد التغيير مباشرة انبثقت جمعيات المجتمع المدني وبكثرة لافتة للنظر . هذه الجمعيات يجب ان تتوسط ما بين الدولة والمواطن وتطالب برفع مظلومية اسر وافراد ركنوا في زوايا بيوتهم وهم تحت طائلة العوز والفقر والفاقة يجترون اليأس والإحباط والحزن المفجع .
شرائح فقيرة ترسبت في قاع مجتمعنا بحاجة الى من يدفع عنها معاناتها ويوفر لها متطلبات الحياة التي لايمكن ان تعاش تحت وطأة ظروف غاية في الصعوبة.
منظمات المجتمع المدني لدينا ما زالت دون المستوى المطلوب من الاداء وتفتقد ابسط شروط الثقافة في مجالها . البعض منها ظهر على السطح بمسميات عقائدية وسياسية لم ينتفع منها بقدر ما انتفع منها العضو المنتمي اليها .لذلك المطلوب اشاعة الثقافة في هذا الجانب ومساعدة منظمات يثبت التزامها وتهيئتها لان تكون عونا للمواطن.
الكثير من المشاريع لدينا رصدت لها ميزانيات ضخمة لكنها معطلة ولم تنفذ بعد، يمكن للدولة تمويلها من هذه الارصدة للغوص في قاع المجتمع وانتشال اسر عديدة من هول الحال المأساوي الذي تعيشه.

تقرير

اطفال العراق مهملون بعد حروب طاحنة

خلفت الحروب والاحداث التي مرت بالعراق اكثر من مليون ونصف من الاطفال الايتام والمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة لا سيما حربي الخليج الاولى والثانية واحداث ما بعد عام ٢٠٠٣ . قصص كثيرة لاطفال فقدوا ذويهم، وآخرين فقدوا عضوا من اعضائهم ومرضى بسبب الاشعاعات والمخلفات الحربية والانفجارات، وآخرين مشردين ومتسولين ، ضحايا الاطفال في العراق كثيرة منهم :الطفلة امل ذات الخمسة عشر ربيعا فقدت بصرها وكفها الايمن بالكامل وعوق الكف الايسر في حادث انفجار قنبلة قرب منزلها.

حسن جاسم الشمري

وأي اهمال..!

عائلتها تتكون من ستة ابناء اضافة الى والديها كانت تسكن في منطقة ابو غريب، هجرت العائلة الى محافظة واسط بعد ان تفاقمت عمليات القتل والتهجير الطائفي في جميع مناطق العراق في مطلع العام ٢٠٠٦ سكنت العائلة غرفة تقع على كتف مبزل في مدينة العزيزية ، سألنا امل كيف حصل ذلك اجابت :"كان عمري تسعة اعوام وكنت اعبث في ارض جرداء قرب دارنا في منطقة ابو غريب فانفجرت قنبلة لا اعرف كيف وصلت الى المكان فاخذني والدي الى الاطباء وبقي يراجع بي الى ان قتل عام ٢٠٠٧ على طريق محمد القاسم برصاص احدى الشركات الامنية الاجنبية التي تجوب العاصمة بغداد.
رحل والد امل وترك سبعة اطفال، بعد مقتل رب الاسرة تقول امل " اغلى امنياتي ان اعود الى المدرسة" وهي تحتاج الى علاج غير متوفر في المؤسسات الصحية العراقية لان بصرها يحتاج الى تداخل جراحي خارج العراق لعدم توفر الامكانيات ، والدة امل تقول" ان احد الاطباء اكد لها امكانية علاجها وعودة بصرها لكنها تقول من الذي يتكفل بالمراجعة والعلاج بعد ان فقدت زوجي ولا معيل لي الان؟".
قصص وروايات اخرى منها قصة الطفل حيدر الذي يسكن مع عائلته في مدينة (بدرة) والذي يعاني من تشوه انسجة الوجه الولادية والعين اليمنى مع اجزاء مفقودة من عظام الجمجمة ويحتاج ايضا الى تداخل جراحي خارج العراق حسب ما اكده تقرير للطبيب المشرف على علاجه ، يقول حيدر اني مواظب على دوامي في المدرسة وزملائي تعودوا أن يروني بهذا المنظر المريب لانهم يشاهدوني هكذا كل يوم واغلى امنيات حيدر هي عملية تجميلية وتقويمية ليصبح انسانا يمارس حياته الطبيعية ، حالات كثيرة ومريرة لاطفال بعمر الزهور. هذه الحالات وغيرها كان يجب ان تجد الاهتمام والتفهم من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة من اجل التدخل لحل مشكلة الاطفال الذين على هذه الشاكلة ولكن يقول الدكتور صلاح شبر المستشار في وزارة الصحة :
ان وزارة الصحة باعتبارها المسؤول الاول عن هذه الحالات ولكن لا نستطيع ان نحمل الحكومة المركزية مسؤولية ذلك " "لا اريد ان اتنصل من المسؤولية لكن التركة التي استلمناها لا تدعنا نقوم بالمسؤولية التي تقع على عاتقنا مطالبا بتعاون المواطن في ايصال صوته الى المسؤول لكي يتخذ الاجراء المناسب".
اما هيئة رعاية الطفولة التابعة لوزارة العمل فقد اكدت مديرة مكتبها الدكتورة كوثر ابراهيم "ان الهيئة تتألف من ممثلين من اثنتي عشرة وزارة ورئيسها وزير العمل والشؤون الاجتماعية وكل وزارة تأخذ على عاتقها ما يهمهم ضمن الاختصاص وكان منهاج وزارتنا يقوم على اساس رعاية الايتام والمتسربين وذوي الاحتياجات الخاصة من الاطفال" فيما القت بمسؤولية معالجة الاطفال الذين يحتاجون الى علاج من هكذا نوع على وزارة الصحة موضحة "انها تتحمل مسؤوليتها امام هكذا حالات" مشيرة الى ان الهيئة مرتبطة مباشرة برئاسة الوزراء الا انها تفتقر الى التخصيص المالي" وعن التقصي عن الحالات الانسانية للاطفال ودور الهيئة في ذلك قالت : في السابق كان لدى الوزارة فريق من الباحثين الذين يرفعون تقارير مفصلة عن تلك الحالات لكن بعد تدهور الاوضاع الامنية اقتصرت على ايصال المعلومات الى مركز الوزارة عن طريق من يستطع ايصالها الينا فقط".
بعدها كان لقاؤنا الأخير بالنائبة بروين صالح مولود عضو لجنة المرأة والاسرة والطفولة في مجلس النواب التي اوضحت "ان اللجنة قدمت مشروع صندوق دعم الايتام في العراق وبعد قراءة المشروع المذكور من قبل مجلس شورى الدولة تم رفضه من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء دون معرفة الاسباب"
واتهمت هيئة رعاية الطفولة في وزارة العمل " بانهاغير مفعلة وليس فيها من الكفاءات التي تحقق اهدافها مشيرة إلى "أن اقتراحاً قدم من قبل لجنتنا لتكون تلك الهيئة مرتبطة مباشرة برئيس الوزراء لتكون لها ميزانية خاصة لان تخصيصات الوزارات محدودة على حد قولها"
وافادت النائبة "بانه عندما تقدم اللجنة شكوى او موضوعاً معيناً إلى رئيس الوزراء فانه يرد بعدم وصول مثل هذه الشكاوى والمطاليب اليه" متسائلة "عمن يتحمل مسؤولية وصول هذه المواضيع الى صناع القرار في العراق"

من الشارع

العملية التربوية والعراق الجديد

في سيارة (الكيا) المتجهة باتجاه مركز العاصمة دار الحديث التالي بين ركابها وكان فحواه ان احدهم شكت ابنته الطالبة من ان المدرسة عاقبتها بخصم ٢٥ درجة من الدرس الذي تختص فيه واضافة نفس الخصم الى درس طالبة اخرى والسبب كما تم ذكره ان الطالبة التي عاقبتها المدرسة لفظت كلمة (عاش العراق)بعد دخول الصف وهذا ما جعلها تعلن عن مكافأة الطالبة التي تستطيع ان تشير الى من لفظت هذه الكلمات لكي تتم لها محاسبتها .
المعروف عن هذه المدرسة انها حرمت على الطالبات هذا الشعار الوطني واللازمة التي يبدأ بها الدرس محاججة الطالبات بالقول ان بعد التغيير الذي حصل عام ٢٠٠٣ (لايوجد عراق ولا دولة)!
ولي امر الطالبة يذكر بأن ابنته ذكرت له ان هذه المدرسة تريد من الطالبات السير على موقفها من الدولة والحكومة وهو موقف مناوئ وعدائي تريد منه ان تجعل كل الطالبات ان يتبنينه لذلك تستخدم القسوة في التعامل معهن ودائما ما تتهم او تحاول التشهير بالمسؤولين .لذلك عندما تم تشخيص الطالبة التي كل ذنبها انها حيت بكلمات صادقة بلدها العراق وتمنت له الخير ان عوقبت بخصم خمس وعشرين درجة واضافتها الى الطالبة التي دلت عليها. وزارة التربية ومفتشوها يتوجب ان يرصدوا مثل هذه الامور التي لوتفشت في مدارسنا من خلال مدرسين لايهمهم توجه بلدهم نحو الاستقرار بقدر ما يهم بث الفرقة وسياسة الاقتتال بين ابنائه وتبني طروحات مناطقية او طائفية لبثها بين تلاميذهم فان الامور تنذر بعواقب وخيمة .باعتقادنا بأن اول ما يتوجب للتربوي هو ان يبث حب الوطن والحث على تلاحم مكوناته وابنائه لا ان يتبنى منهجا سياسيا معاديا للعملية السياسية ويريد ان يكون الطالب من الادوات التي يستخدمها في ذلك الامر البعيد كل البعد عن النهج التربوي.

اشارة

المواطن والفضائيات

بعد ان دخلت الفضائيات بيت المواطن العراقي منذ فترة ليست بالبعيدة صارت من لوازم البيت المهمة ومن اساسيات التسلية والمتعة لديه ولايمكنه الاستغناء عنها وباعتقادنا لو ان هناك جهة مهتمة بمعرفة نسبة العراقيين الذين دأبوا على متابعتها لكان المؤشر يصل الى ما فوق ٩٠٪.
هذه الفضائيات اختلفت في نهجها واسلوبها لتنوع غاياتها واهدافها فالبعض منها اخذت على عاتقها الدعوة للعنف والتفرقة والاحتراب وتكاد تكون الاكثر عددا من بقية الفضائيات التي تمتلك الحس الاعلامي المهني، والوطني والذي تريد من المواطن السير نحو عراق يسوده الطمأنينة والاستقرار والتفاهم فيما بين مكوناته.
من هذه الفضائيات التي أخذت على عاتقها دعوة المواطن لما فيه خير العراق فضائية الانبار التي استطاعت وبزمن قصير الاستحواذ على اهتمام العديد من العوائل العراقية لمتابعة ما تعرضه من برامج خاصة المحلية منها، ونشرات اخبارية وفنية جديرة بالمتابعة وعلى الضد مما تطرحه بعض الفضائيات التي دأبت ومنذ ظهورها على التصعيد الاعلامي والدعوة الى كل ما يجعل العراق ساحة احتراب .
ان مثل (فضائية الانبار) يجب ان تلقى الترحيب والتفهم من العائلة العراقية في الانبار او في بغداد او في البصرة كونها من الفضائيات التي نحن بامس الحاجة الى نهجها الاعلامي وثقافتها الداعية الى وحدة العراق وتلاحم شعبه .لذلك لم نجد بدا من دعوة المواطن الى متابعة من مثل هذه الفضائيات التي تؤسس لثقافة التسامح والدعوة الى البناء والاعمار من اجل عراق افضل.

عادت حليمة

أيوب السومري

في الوقت الذي تعلن فيه وزارتنا الوطنية لشؤون وشجون الكهرباء، انها انجزت كيت وكيت من اعمال تشغيل محطات توليد جديدة واعمال توسعة طاقة توليد محطات قديمة، واصبح المواطن يغرف بكلتا يديه كيت وكيت من الـ(ميغا واطات). وفي الوقت الذي تنخفض فيه الاحمال الاستهلاكية على الطاقة الكهربائية الى نصف معدلات استهلاكها، مقارنة بموسم الصيف، مع سهولة حصول المواطن على المنتجات النفطية الضرورية لاغراض التدفئة، في كل تلك الاوقات ومع كل سهولة ظروف الإنتاج والتوزيع للطاقة الكهربائية، حسب تصريحات المسؤول الوطني الكهربائي، تشهد مناطق واسعة وأهلة بالسكان في بغداد ومنذ ما يقرب الأسبوع، فقرا مدقعا في الحصول على الطاقة العزيزة. يذكرنا بحالة الفقر المدقع ذاته الذي كابده المواطن في الامس القريب، وراحت مناطق الشرطة الرابعة والبياع في منطقة الكرخ، ومناطق الشعب وما حولها ونواب الضباط والامين الثانية والخمسين دار وشهداء الامين ومنطقة السدة، فضلا عن مناطق المغضوب عليهم من التي تدعى مناطق التجاوزات راحت تلك المناطق وربما غيرها ايضا تصرخ بوجع الذي تكاثرت عليه المصائب والنوائح.. (عادت حليمة لعادتها القديمة).

كاريكاتير..... عادل صبري

ردود واجابات

الى / جريدة المدى الغراء

م/اجابة

اشارة الى الشكوى المنشورة في جريدتكم الغراء ذات العدد (١٦٢١) في ٢٠٠٩/١٠/٦ حول شكوى حي السفير نود إعلامكم:
١- المنطقة من المناطق الزراعية وبعض سكنتها من العوائل المهجرة وتم نصب شبكة كهربائية في جزء منها استنادا الى كتابكم المرقم (٢١٥٨٨) في ٢٠٠٩/٩/٢٧ والمعطوف على كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء العدد (م ت/٨/١/١/١٣/١٤٥٣٥) في ٢٠٠٧/٨/٣٠ وكتاب وزارة المالية العدد (٤٩٥٢) في ٢٠٠٧/٨/١٩ والمتضمنة تنفيذ اعمال ايصال التيار الكهربائي الى العوائل المهجرة التي اضطرت للسكن في مناطق زراعية او اماكن غير مخصصة للسكن.
٢- فيما يخص الجزء المتبقي من المنطقة (محل الشكوى) فلم يتم نصب شبكة كهربائية فيه استنادا الى كتاب مجلس الوزراء المرقم (٢٣٤٩٧) في ٢٠٠٩/٩/١٤ وكتاب وزارة الكهرباء المرقم (١٩٥٠٥) في ٢٠٠٨/٨/٣ والمتضمن عدم ترويج معاملات ايصال التيار الكهربائي او تأهيل شبكات تخص المهجرين والأراضي الزراعية.
للتفضل بالاطلاع ونشر الإجابة.. مع التقدير

الى / جريدة المدى الغراء

م/إجابة

أطيب تحياتنا
إشارة الى الشكوى المنشورة في جريدتكم ذات العدد (١٦٣٨) في ٢٠٠٩/١٠/٢٦ نود اعلامكم بأن حي العدالة التابع لقضاء المحمودية صممت شبكة كهربائية فيه وتم البدء بتنفيذ المشروع خلال عام ٢٠٠٨ وتوقف المشروع لعدم توفر تخصيص مالي كاف لانجازه.
أما بالنسبة الى مجمع بدر التابع لقضاء المحمودية فقد تم اعداد تصميم الشبكة الكهربائية ومدرج ضمن خطة عام ٢٠١٠ وسيتم تنفيذه عند توفر التخصيص المالي. للتفضل بالاطلاع ونشر الإجابة..

عزيز سلطان الشمري
مدير الإعلام
وزارة الكهرباء

الى / صحيفة المدى الغراء
م/إجابة

نهديكم أطيب تحياتنا
ونشير إلى الشكوى المنشورة في صحيفتكم بالعدد (١٦٥٢) في ٢٠٠٩/١١/١١ تحت عنوان عندما تكون الضريبة عاملا في زيادة أسعار العقار نود تبيين ما يلي:
ان موضوع الضوابط المعمول بها اعتباراً من ٢٠٠٩/٦/١ وضعت من قبل اللجان المشتركة بين الهيئة العامة للضرائب ودائرة التسجيل العقاري وفق الاسعار السائدة في السوق مع مراعاة الوضع الامني واستقراره علما بأن تلك الضوابط ليست بالضرورة ان تطابق بالضبط ما هو سائد في السوق.
للتفضل بالاطلاع.. ونشر الإجابة.. مع التقدير

أحمد خضير
مدير مكتب الإعلام
وزارة العدل